الصفحة الرئيسية للمجلة: PISSN : 2477-9970 - EISSN : 2822-1540

التحولات الجيوسياسية في جنوب شبه الجزيرة العربية لعام 2026: قراءة مقارنة في استراتيجيات التحوط والوساطة الخليجية تجاه التهديدات الهجينة

Geopolitical Transformations in the Southern Arabian Peninsula in 2026: A Comparative Study of Gulf Hedging and Mediation Strategies in Response to Hybrid Threats

خفاجي محمد زيدان عواد عبدالحميد

جامعة إفريقيا الفرنسية العربية (مالي)

mohammedzidan89@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/06/21 تاريخ القبول: 2026/06/25 تاريخ النشر: 2026/07/15

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية لعام 2026، مع التركيز على قراءة وتحليل السياسات الاستراتيجية للدول العربية الخليجية وتحديداً المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في تعاملها مع وطأة الاستقطاب الدولي المتسارع والتجاذبات الراهنة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا النطاق الجغرافي المحوري. تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تفكيك آليات استجابة النظام الإقليمي الخليجي الفرعي للضغوط الهيكلية الناشئة عن النسق الدولي، ورصد مدى تأثير هذه الديناميكيات المتوترة في جنوب الجزيرة العربية على استقرار المنظومة الإقليمية ككل وصمود اتفاقيات التهدئة السابقة وفي مقدمتها اتفاق بكين التاريخي الموقع عام 2023. ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الدراسة على المنهج المقارن المطعّم بأداة التحليل الجيوسياسي، مستندة إلى اقتراب تحليل النظم ونظرية مركب الأمن الإقليمي كأطر تفسيرية لتقييم كفاءة خيارات التحوط الاستراتيجي ومقاربات الأمن التنموي الشامل التي انتهجتها العواصم الخليجية لتبريد الأزمات المحيطة. وتخلص الدراسة إلى أن جنوب شبه الجزيرة العربية يمثل الساحة الأساسية للاحتكاك النسقي والتهديدات الهجينة والسيبرانية، وهو ما فرض واقعاً أمنياً يتسم بالسيولة العالية ويتجاوز حدود التفاهمات الثنائية التقليدية، نتيجة الترابط العضوي بين أمن الخليج العربي وأمن المضايق البحرية المحاذية في البحر الأحمر وخليج عدن. وتوصي الدراسة بضرورة

مأسسة الحوار الأمني المشترك والانتقال بالاتفاقيات المؤقتة إلى أطر مؤسسية تعاونية مستدامة تنبع من داخل الإقليم، وتوجيه البحوث نحو حماية السيادة الرقمية والتقنية للبنى التحتية الحرجة وشرايين الملاحة الدولية.

الكلمات المفتاحية : الاستقرار الإقليمي؛ السياسة الخارجية الخليجية؛ العقيدة الاستراتيجية الإيرانية؛ تحليل النظم؛ جنوب شبه الجزيرة العربية؛ مركب الأمن الإقليمي.

***

Abstract:

This study investigates the accelerating geopolitical transformations taking place within the Southern Arabian Peninsula region in 2026, with a specific focus on analyzing the strategic policies of the Arab Gulf states (notably Saudi Arabia and the UAE) in managing the impact of mounting international polarization and ongoing tensions with the Islamic Republic of Iran in this pivotal geographic scope. The primary objective is to deconstruct how the regional sub-system responds to systemic structural pressures from the global environment, and to evaluate the impact of these volatile dynamics in the southern peninsula on overall regional stability and the resilience of previous de-escalation agreements, most notably the 2023 Beijing Accord. To achieve these goals, the study adopts a comparative methodology coupled with geopolitical analysis, utilizing systems analysis and Regional Security Complex Theory as explanatory frameworks to assess the efficacy of strategic hedging options and comprehensive developmental security approaches implemented by Gulf capitals to cool surrounding crises. The study concludes that the Southern Arabian Peninsula remains a primary arena for global-regional systemic friction, cyber complexities, and hybrid threats. This friction has produced a highly fluid security architecture that transcends traditional bilateral arrangements due to the organic interdependence between Arabian Gulf security and adjacent maritime straits in the Red Sea and the Gulf of Aden. The study recommends the institutionalization of joint security dialogue, transforming temporary agreements into sustainable cooperative frameworks driven from within the region, and directing future research toward safeguarding the digital sovereignty of critical infrastructure and international shipping lanes.

Keywords: *Arabian Peninsula - Gulf Policy - Iranian Doctrine - Regional Stability - Security Complex - Systems Analysis.*

*** المؤلف المرسل: خفاجي محمد زيدان عواد عبدالحميد**

مقدمة:

يُشكل نطاق جنوب شبه الجزيرة العربية حجر الزاوية في معادلة التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية الإقليمية، نظراً لما يمتلكه هذا المجال الجغرافي من موقع استراتيجي يتحكم في شرايين الملاحة الدولية المحاذية للبحر الأحمر وخليج عدن وأمن الطاقة العالمي. ومع الدخول في النصف الثاني من عقد العشرينيات، وتحديداً خلال عام 2026، واجه النظام الإقليمي الخليجي الفرعي سلسلة من التحولات الهيكلية العميقة الناشئة عن تصاعد وتيرة الاستقطاب الحاد وعسكرة البحار، والتي تبدّت أشرس مظاهرها في التجاذبات الأمنية والسياسية المتلاحقة بين القوى الخليجية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا الفضاء الحيوي. هذا الصراع النسقي تجاوز حدود الخلافات السياسية التقليدية ليتحول إلى أداة لإعادة هندسة موازين القوى الإقليمية، مما فرض ضغوطاً غير مسبوقة على الوحدات السياسية المكونة للمنظومة الخليجية، ودفعها نحو إعادة تقييم عقائدها الأمنية وخيارات سياساتها الخارجية في بيئة إقليمية تتسم بالسيولة العالية وفقدان اليقين.

إن قراءة هذه التحولات تقتضي بالضرورة الارتكاز إلى الأطروحات الفكرية للمدرسة الواقعية الهيكلية واقتراب تحليل النظم في العلوم السياسية؛ حيث تُعامل هذه المقاربة النظام الدولي كبنية فوضوية تفرض شروطها وضغوطها الهيكلية الخارجية على سلوك الدول، وفي هذا السياق، تظهر منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية كـ "نسق فرعي" يتأثر مباشرة بمدخلات النسق الإقليمي الخليجي الأكبر والتنافس الدولي الأوسع على مناطق النفوذ الحيوية، وهو ما يجعل المنظومة الأمنية الخليجية في حالة اشتباك هيكلي دائم تنعكس مخرجاته على استقرار الممرات المائية الحيوية، وسلاسل إمداد الطاقة، والخطط التنموية الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي المعاصرة. وتتضاعف أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى طبيعة المتغيرات الميدانية الراهنة لعام 2026؛ فبينما حقق الإقليم انفراجة دبلوماسية نسبية عقب توقيع اتفاق بكين عام 2023 لاستئناف العلاقات السعودية-الإيرانية وتبريد بؤر الصراع المشتركة، إلا أن التطورات اللاحقة كشفت عن هشاشة التهدئات الثنائية المؤقتة أمام عواصف الاستقطاب الدولي وعصود فواعل مسلحة من غير الدول تملك قدرات هجينة متطورة، وإذا كانت الأدبيات البحثية الحديثة قد ركزت بشكل معمق على التوجهات الخليجية الإيرانية المبدئية تجاه اليمن وتمدد الصراع نحو جيوسياسية أمن البحر الأحمر وتحليل السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية غير المتماثلة، فإن البحث الحالي يتخذ خطوة أعمق عبر تفكيك المخرجات الاستراتيجية والخيارات السياسية المقارنة التي تبنتها العواصم الخليجية من داخل المنظومة ذاتها لإعادة استقرار جنوب شبه الجزيرة العربية ككل لعام 2026، مفسراً كيف تحولت هذه الدول نحو تبني مقاربات البراغماتية السياسية والتحوط الاستراتيجي المركب لحماية أمنها التنموي والسيادي في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.

إشكالية الدراسة:

تتبلور إشكالية الدراسة في حالة التناقض النسقي والسيولة الجيوسياسية الحادة التي تحكم بيئة جنوب شبه الجزيرة العربية وعلاقتها بالنظام الخليجي الراهن؛ فمن جهة، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي جاهدة لفرض واقع إقليمي مستقر قائم على الأمن التنموي وتصفير الأزمات السياسية لضمان نجاح مشروعاتها الاقتصادية العملاقة، ومن جهة أخرى، يرزح النسق الفرعي لجنوب الجزيرة تحت وطأة مدخلات ضاغطة وعنيفة ناتجة عن صراع الإرادات واستراتيجيات الردع غير المتماثلة لعام 2026. وتكمن الفجوة البحثية في سد النقص المعرفي المتعلق بكيفية

صياغة الدول الخليجية لتوجهاتها الخارجية بشكل مقارن، وإدارة التوازن الحرج بين متطلبات الشراكة الأمنية والالتزامات الدبلوماسية الناشئة عن مسارات التهدئة مع إيران لحفظ استقرار هذا النطاق الجنوبي، وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي: كيف أثرت التحولات الجيوسياسية الراهنة لعام 2026 في جنوب شبه الجزيرة العربية على التوجهات الاستراتيجية المقارنة للقوى الخليجية وإيران، وما هي انعكاسات هذا التفاعل على مستقبل الاستقرار الإقليمي؟

تساؤلات الدراسة:

ينبثق عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي: ما هي مرتكزات العقيدة الأمنية والسياسية لدول الخليج العربية في ظل تصاعد الضغوط النسقية في جنوب الجزيرة لعام 2026؟؛ وكيف توظف السياسة الإيرانية أدوات الدفاع المتقدم وأوراق جنوب الجزيرة لفرض قواعد اشتباك جديدة تؤثر على معادلة الأمن الخليجي؟؛ وما مدى فاعلية خيارات الأمن التنموي والتحوط الاستراتيجي التي تتبناها القوى الخليجية المحورية في الحفاظ على استقرار النظام الفرعي؟؛ وما هي السيناريوهات المستقبلية لشكل الاستقرار الإقليمي في جنوب شبه الجزيرة العربية حتى نهاية العقد الحالي؟

أهمية الدّراسة:

تكمن الأهمية العلمية في تقديم إطار تحليلي متقدم يربط بين تحليل النظم النسقي والسياسات الخارجية المقارنة للقوى الخليجية وإيران، مما يثري المكتبة الأكاديمية بدراسة تجمع بين التنظير الجيوسياسي المحكم والواقع الميداني، ويسد ثغرة واضحة في أدبيات النظم الفرعية لجنوب الجزيرة العربية وعلاقتها بأمن الخليج. أما الأهمية العملية فتتجلى في رصد وتفكيك ديناميكيات الصراع المعقدة في المنطقة لعام 2026، وتوضيح كيف يمكن للتغيرات الهيكلية والميدانية أن تعيد صياغة قرارات القوى الإقليمية وتوجهاتها نحو التحوط أو التهدئة، مما يمثل رافداً تحليلياً لصناع القرار السياسي.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الخارجية والأمنية لدول الخليج العربية وتوضيح العلاقة الحتمية بين الحفاظ على استقرار جنوب الجزيرة وتحقيق مستهدفات الخطط التنموية الشاملة، والكشف عن أبعاد وتكتيكات الاستراتيجية الإيرانية في تحويل جغرافيا جنوب شبه الجزيرة العربية والممرات المحاذية لساحة مساومة وضغط جيوسياسي متبادل لعام 2026، وتقييم أثر المتغيرات الميدانية الراهنة على صمود مسارات التهدئة الإقليمية التي انطلقت بين الأطراف منذ عام 2023، وتقديم رؤية استشرافية علمية لمستقبل النظام الأمني والإقليمي في ظل تداخل محددات الجغرافيا والسياسة والاقتصاد الدولي.

منهجية البحث وأطره النظرية:

تستند الدراسة إلى مقاربة نظرية مركبة ملائمة لطبيعة الإقليم، تشمل نظرية مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان لتفكيك الترابط الأمني الحتمي والتداخلي بين دول الخليج العربي وجنوب الجزيرة، واقتراب تحليل النظم لتفسير سلوك الوحدات السياسية من خلال معالجة المدخلات الضاغطة الصادرة عن البيئة الدولية والإقليمية وكيف يقوم النظام الفرعي بإنتاج مخرجات متمثلة في السياسات الخارجية والتحوط لحفظ استمراره واستقراره الذاتي، ومفهوم التحوط

الاستراتيجي كإطار تفسيري للسياسات الخارجية الخليجية الراهنة لعام 2026. وتعتمد المنهجية على التصميم البحثي الذي يجمع بين المنهج المقارن لبيان أوجه التشابه والاختلاف في السلوك الاستراتيجي السعودي والإماراتي، وأداة التحليل الجيوسياسي لربط الجغرافيا الثابتة للمضايق بالمتغيرات السياسية والعسكرية لعام 2026.

الدّراسات السابقة في الموضوع:

تم تقسيم الأدبيات السابقة في بيئة الدراسة إلى ثلاثة مسارات بحثية رئيسية: المسار الأول ركز على تفكيك الأبعاد البنيوية للاستراتيجية الإيرانية وآليات توظيف التهديدات غير المتماثلة في النظم الفرعية المحيطة بالخليج العربي. المسار الثاني ركز على استراتيجيات التحوط والسياسات الخارجية الخليجية، وبحث في تحول العقائد الدفاعية والتوجهات الإقليمية المعتمدة نحو تعديدية الشراكات وصياغة مقاربات أمن تعاوني نابع من داخل الإقليم. أما المسار الثالث فيرتكز على الإنتاج الأكاديمي السابق للباحث (خفاجي، 2023؛ 2026) والذي فكك التوجهات السياسية الأولية لدول الخليج وإيران تجاه اليمن، وجيوسياسية أمن البحر الأحمر وتحليل السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية والتهديدات الهجينة، وهي حلقة الوصل التي تثبت فرضية تداخل مركب الأمن الإقليمي الشامل الممتد من الخليج إلى جنوب الجزيرة والبحر الأحمر. وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها في تقديم قراءة نسقية مقارنة ومحدثة لعام 2026 لكيفية استجابة دول الخليج العربية وإيران جيوسياسياً للتحولات الراهنة في جنوب شبه الجزيرة العربية وصياغة سياسات استباقية تحمي استقرار النسق الإقليمي دون الانزلاق نحو مواجهات صفرية مدمرة.

تقسيم البحث:

بناءً على ما تقدم، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. ديناميكيات الضغط النسقي الخارجي: محددات البيئة الدولية والإقليمية لعام 2026.
2. تفاعلات النسق الفرعي الخليجي: دراسة مقارنة لاستراتيجيات التحوط والوساطة.
3. جيوبوليتيك الطاقة وعسكرة الممرات المائية: سيناريوهات الاستقرار وآفاق النظام الإقليمي.

2. ديناميكيات الضغط النسقي الخارجي: محددات البيئة الدولية والإقليمية لعام 2026

1.2 استراتيجية "الردع المتكامل" ومواقف القوى الدولية تجاه أمن جنوب الجزيرة العربية

شهدت العقيدة الأمنية والعسكرية للقوى الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تحولاً بنيوياً حاسماً لعام 2026 تجاه إدارة الأزمات في النظم الفرعية المحيطة بالخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية؛ حيث جرى الانتقال الكامل من استراتيجيات الحشد العسكري التقليدي وصيغ الوجود الكلاسيكي الضخم، نحو تفعيل مفهوم الردع المتكامل (Integrated Deterrence). وتتأسس هذه المقاربة الدولية المستحدثة على دمج شبكي تكنولوجي يربط بين القدرات العسكرية النظامية، وأنظمة الاستخبارات الاصطناعية، والمنظومات المستقلة وغير المأهولة الجوية والبحرية، بهدف صياغة حزام رقابي ودفاعي عالي الدقة يقلل من كلفة الانخراط البشري المباشر في حروب الاستنزاف الإقليمية. ومن منظور أداة التحليل الجيوسياسي، تسعى واشنطن من خلال هذا التموضع الجديد إلى فرض معادلة الرفض البحري

التقني وضمان أمن الممرات الدولية الحاكمة في خليج عدن وباب المندب، مع نقل جزء من الأعباء التشغيلية والدفاعية إلى عاتق الحلفاء الإقليميين في مجلس التعاون الخليجي[1].

إلا أن هذه المقاربة الدولية لعام 2026 تفرض مدخلات ضاغطة بالغة الحرج على أمن جنوب شبه الجزيرة العربية؛ فمن جهة، تدفع واشنطن نحو عسكرة الفضاء البحري وتطالب العواصم الخليجية باتخاذ مواقف سياسية وأمنية متطابقة مع أطرها الرادعة، ومن جهة أخرى، تؤدي هذه العسكرة التقنية الدولية إلى إثارة هواجس الأمن لدى الضفة الإيرانية، مما يحول جنوب الجزيرة العربية ومضائقه البحرية المحورية إلى ساحة احتكاك هيكلي مباشر يهدد مشاريع الاستقرار والتنمية المحلية. وبناءً على ذلك، تلجأ القوى الدولية الصاعدة كالصين وروسيا إلى تبني مقاربات سياسية موازية ترتكز على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف لحماية شرايين طريق الحرير الرقمي والبحري، مما يضع البيئة الأمنية لجنوب الجزيرة في أتون استقطاب دولي معقد يجبر الوحدات الخليجية على البحث عن هوامش مناورة استراتيجية لحفظ أمنها السيادي[2].

2.2 عقيدة "الدفاع المتقدم" الإيرانية وتكتيكات "الربط الوظيفي" للملفات الإقليمية

في المقابل من المقاربات الدولية،صاغت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تموضعها الجيوسياسي لعام 2026 تجاه منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية ارتكازاً على ركائز إرث عقيدتها الاستراتيجية المستقرة المعروفة بـ الدفاع المتقدم (Forward Defense).وتقوم هذه العقيدة البنيوية على مبدأ استباق التهديدات ونقل مسارح المواجهة والتجاذب العسكري إلى خارج الحدود الجغرافية والمائية المباشرة لإيران،وذلك بغية حماية عمقها القومي الداخلي،وتأمين مركزها السياسي عبر خلق خطوط دفاع وحصانات جيوسياسية متقدمة في النظم الفرعية المحيطة.وتوظف طهران في مواجهتها الراهنة لعام 2026 تكتيكاً براغماتياً بالغ الدقة يتمثل في الربط الوظيفي التبادلي للملفات الإقليمية البحرية والبرية؛حيث تعمد الدبلوماسية الإيرانية الموازية إلى إرسال إشارات ميدانية وصريحة لصناع القرار الدولي والإقليمي تفيد بأن حرية الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز واستقرار أسواق الطاقة العالمية لا يمكن فصلهما إجرائياً عن مدى مرونة القوى الدولية في رفع العقوبات الاقتصادية،والاعتراف بالنفوذ الإقليمي الإيراني في واجهاته المائية الجنوبية المحاذية للبحر الأحمر وخليج عدن،وهي تحركات يفسرها مركب الأمن الإقليمي برغبة الفواعل في ممارسة ردع جيوسياسي ممتد.إن جوهر التموضع الإيراني الحالي يستند إلى تفعيل استراتيجيات الردع غير المتماثل (Asymmetric Deterrence) وتوليد حالة من اللايقين الجيوسياسي المنضبط في الممرات المائية والمجالات البرية لجنوب شبه الجزيرة العربية،عبر توظيف ترسانة من الأنظمة العسكرية ذات الكلفة الإنتاجية المنخفضة والأثر التدميري والسياسي الواسع،مثل الصواريخ البالستية الدقيقة،والمسيرات الانتحارية الموجهة،وقدرات الرفض البحري الإلكتروني.ومن منظور اقتراب تحليل النظم،تمثل هذه العقيدة الإيرانية مدخلاً مربكاً لمعادلة الأمن الخليجي؛إذ تضع الأصول والمنشآت الاقتصادية الكبرى لدول مجلس التعاون تحت التهديد الضمني لخطوط التماس

---

[1] *Waltz, K. N., "Theory of international politics", McGraw-Hill (Publisher), New York, 1979, p. 98. / Mearsheimer, J. J., "The tragedy of great power politics", W. W. Norton & Company (Publisher), New York, 2001, p. 172.*

[2] *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، "التقرير الاستراتيجي العربي 2024-2025: تحولات القوة وبنى التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط"، مركز الأهرام (الناشر)، القاهرة، 2025، ص 142.*

المتفجرة،مما يفرض كلفة استراتيجية وأمنية عالية لتأمين الخطط التنموية السيادية،ويدفع البيئة الإقليمية برمتها نحو حافة اختبارات صعبة لحسابات الردع والتحوط المشترك[3]

3.2 صعود الفواعل المسلحة من غير الدول كأدوات اشتباك هجين

من أبرز ملامح الضغط النسقي الخارجي المعاش لعام 2026 هو التنامي الجيوسياسي المتسارع لدور الفواعل المسلحة من غير الدول (Non-State Actors) في جغرافيا جنوب شبه الجزيرة العربية،وتحولها من مجرد قوى محلية الصراع إلى أدوات إقليمية ودولية محورية لإدارة حروب الاشتباك الهجين (Hybrid Warfare) والتنافس غير المتماثل.ولم يعد تفكيك الأزمات الإقليمية مقتصراً على قراءة التوجهات العسكرية الرسمية للجيوش النظامية،بل جرى توظيف النظم والشبكات العابرة للحدود لشن هجمات نوعية تحت مظلة الإنكار الاستراتيجي المعقول،مما يمنح القوى الإقليمية الراعية القدرة على ممارسة الضغوط السياسية المتبادلة دون تحمل المسؤولية القانونية الدولية المباشرة عن تبعات هذه الهجمات الميدانية.

وقد أدى صعود هذه الفواعل وتزودها بتقنيات تسليحية بالستية وسيبرانية متطورة لعام 2026 (كالزوارق السريعة المسيرة والمسيرات الهجومية بعيدة المدى) إلى تعقيد بنية معضلة الأمن (Security Dilemma) في الخليج العربي؛إذ تميزت التهديدات بسيولة بالغة وقدرة استثنائية على اختراق منظومات الدفاع الجوي والبحري التقليدية الكلاسيكية،وتجلى هذا الأثر عيانياً في عسكرة المضايق المائية القريبة وخلق بؤر توتر خانقة تستهدف سلاسل التوريد المتوجهة نحو الموانئ الخليجية أو الخارجة منها،وهو ما يتشابك مباشرة مع تمدد التهديدات في بيئة البحر الأحمر وتحولها إلى أدوات ضغط هجينة ومربكة.ومن منظور تحليل النظم،يشكل هذا المشهد الهجين مدخلاً ضاغطاً يضعف من الموثوقية التراكمية للاتفاقيات الدبلوماسية المبرمة بين دول الإقليم،نظراً لعدم خضوع تلك المجموعات المسلحة للأطر والمواثيق القانونية التقليدية،مما يضع دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحدٍ وجودي يفرض عليها تحديث عقائدها الدفاعية وصياغة مخرجات أمنية استباقية وتنسيق تقني مشترك لمجابهة أدوات الرفض البحري والسيبراني المستحدثة وتجنب أخطار الانفجار النسقي الشامل[4]

3. تفاعلات النسق الفرعي الخليجي: دراسة مقارنة لاستراتيجيات التحوط والوساطة لعام 2026

1.3 الدبلوماسية السعودية ومقاربة "الأمن التنموي الشامل" في ضوء صمود اتفاق بكين 2023

[3] *مركز الإمارات للسياسات، "توازنات النفوذ والردع: السياسة الإيرانية في جنوب شبه الجزيرة العربية وتأثيرها على الأمن الخليجي"، دار دراسات مركز الإمارات للسياسات (الناشر)، أبوظبي، 2024، ص 45.*

[4] *خفاجي، د. محمد زيدان عواد عبد الحميد، "تأثير هجمات الحوثيين على أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر في سياق حرب"، مجلة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 1.1، المجلد 3، بنها، 2026، ص 105. / Cordesman, A. H., "The strategic lessons of the Middle East crisis", Center for Strategic and International Studies (CSIS) (Publisher), Washington, 2023, p. 74.*

تمثل المملكة العربية السعودية النموذج الأبرز لدولة الوضع الراهن في النسق الإقليمي الفرعي للخليج العربي، والتي أعادت صياغة هندسة عقيدتها الأمنية لعام 2026 لتتمحور بالكامل حول مفهوم الأمن التنموي الشامل. ولم تعد الرياض تقرأ التهديدات الجيوسياسية المحيطة بها من منظور التسلح العسكري الكلاسيكي الصرف، بل أصبحت تراها شرطاً وجودياً لا غنى عنه لحماية وتأمين مشروعاتها الاقتصادية والتنموية التريليونية العملاقة المرتبطة بـ رؤية 2030. وبناءً على هذا الإدراك الاستراتيجي، تمسكت الدبلوماسية السعودية بمسار التهدئة الإقليمية، وعملت على ضمان صمود وموثوقية اتفاق بكين 2023 التاريخي الذي أفضى إلى استئناف العلاقات مع طهران وتفكيك بؤر التوتر الساخنة في جنوب شبه الجزيرة العربية واليمن، مرسخةً أسس التفاعل الدبلوماسي العقلاني لتصفير الأزمات البينية وجدوى الأمن التنموي المتبادل.

وتتحرك السعودية لعام 2026 عبر استراتيجية التحوط النشط؛ فهي ترفض بحسم أي انخراط في تحالفات عسكرية دولية أو إقليمية ذات طبيعة هجومية أو استفزازية يمكن أن تفسرها طهران كتهديد مباشر لأمنها القومي، مما قد يدفع الأخيرة لضرب أو استهداف الأمن التنموي الخليجي عبر وكلائها الهجناء. وفي الوقت ذاته، تعزز الرياض من قدراتها الدفاعية الذاتية والسيبرانية لحماية منشآتها النفطية والحيوية من أي مفاجآت ميدانية، مستندة إلى التراكم المعرفي والميداني في أدبيات السياسة الخارجية المقارنة وجيوسياسية أمن البحر الأحمر وتحليل التهديدات غير المتماثلة في المضايق المحيطة. تعكس هذه الدبلوماسية السعودية فصلاً ذكياً وعقلانياً بين الخلافات الجيوسياسية المستعصية في النسق الدولي وبين الضرورات الحيوية للحفاظ على البيئة الإقليمية مستقرة وقنوات الاتصال مفتوحة ورصينة مع الجار الإيراني[5]

2.3 البراغماتية الجيواقتصادية الإماراتية: تعددية الشراكات الدولية كآلية لتقليل الاعتمادية الأمنية الكلاسيكية

عند مقارنة السلوك الاستراتيجي السعودي بنظيره الإماراتي في إطار النسق الفرعي الخليجي لعام 2026،نلحظ توافقاً بنيوياً في الأهداف العليا المتمثلة في حماية المكتسبات الوطنية والأصول الاقتصادية،مع تميز المقاربة الإماراتية بتبني البراغماتية الجيواقتصادية المرنة وتوسيع شبكة تعددية الشراكات الدولية كآلية دفاعية وقائية.وانطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة من قراءة نقدية للتحولات الهيكلية الدولية لعام 2026،مفادها أن الاعتماد الحصري والمطلق على المظلة الأمنية الأمريكية التقليدية والمعادلات الدفاعية الكلاسيكية لم يعد كافياً بمفرده لتحييد مخاطر الحروب الهجينة والتهديدات غير المتماثلة التي تشنها فواعل مسلحة من غير الدول في جغرافيا جنوب شبه الجزيرة العربية والبحار المحيطة بها،وهي استنتاجات تتوافق مع القراءات النقدية الواقعية لتراجع كفاءة المظلات التقليدية الخارجية العاجزة عن ضبط تفاعلات الحروب الهجينة السيالة.

لذا،اتجهت أبوظبي نحو تعميق وتوسيع شراكاتها الجيواقتصادية والاستراتيجية مع القوى الدولية الصاعدة في النظام العالمي،لاسيما الصين وروسيا والهند،مستغلة موقعها كمركز لوجستي ومالي عالمي وكونها عضواً فاعلاً في التكتلات الاقتصادية الكبرى.وتهدف الإمارات من

[5] *خفاجي، محمد زيدان عواد عبد الحميد، "التوجهات السياسية لدول الخليج العربي ولدولة إيران تجاه دولة اليمن"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، العدد 1، المجلد 3، القاهرة، 2023، ص 82. / خفاجي، محمد زيدان عواد عبد الحميد، "جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (2023-2026)"، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، العدد 1، المجلد 5، القاهرة، 2026، ص 120.*

خلال هذه التعددية إلى خلق شبكة مصالح دولية متقاطعة تحمي أمنها القومي وموانئها وحركتها التجارية السيادية دون الحاجة للانجرار وراء محاور الاستقطاب الصفرية والصدامية،وبما يضمن لها ممارسة مرونة سياسية تمنع تحول أراضيها أو مياهها الإقليمية إلى ساحة مواجهة عسكرية.ومن منظور أداة التحليل الجيوسياسي،يعكس هذا السلوك الإماراتي رغبة حثيثة في تقليل الاعتمادية الأمنية الكلاسيكية،وتوظيف أدوات البراغماتية الاقتصادية كحائط صد يضمن تحييد الدولة عن ارتدادات الصراعات النسقية الكبرى والتوترات المستعرة في نطاق جنوب الجزيرة والبحر الأحمر،ومحاولة جادة لتنويع التحالفات الإقليمية والدولية وبناء توازنات ردع نابعة من القدرات الاقتصادية المستدامة[6]

3.3 نموذج السياسة الخارجية لقطر وسلطنة عمان: الدبلوماسية الوقائية والوساطة كأدوات لبناء الاستقرار وتحييد التهديدات

يكتمل تحليل تفاعلات النسق الفرعي الخليجي لعام 2026 دون تفكيك الدور الاستراتيجي التكاملي الذي تؤديه الدبلوماسية الخارجية لكل من دولة قطر وسلطنة عمان،والذي يرتكز بشكل أساسي على تفعيل أدوات الدبلوماسية الوقائية والوساطة النزيهة كخيارات حتمية لتحييد التهديدات الإقليمية وبناء بيئة استقرار مستدامة في جنوب شبه الجزيرة العربية والممرات المائية المحيطة بها.وينطلق هذا السلوك العماني القطري المشترك من إدراك نسقي عميق لطبيعة الجغرافيا السياسية الحاكمة للمنطقة؛إذ تؤمن مسقط والدوحة بأن الحلول العسكرية والأمنية الصفرية لا يمكنها إنهاء الصراعات المركبة،بل تؤدي إلى تعميق الاستقطاب الدولي وعسكرة المياه الإقليمية،مما يهدد مباشرة أمن واستقرار الوحدات السياسية الخليجية كافة.

وفي هذا السياق،توظف سلطنة عمان موقعها الجغرافي الفريد المشرف على مضيق هرمز وبحر العرب،وعلاقاتها التاريخية المتوازنة والموثوقة مع طهران،لتلعب دور "الميسر الجيوسياسي" وقناة الاتصال الخلفية الدائمة والأكثر أماناً بين القوى الخليجية والدولية من جهة،والجانب الإيراني وفصائله المسلحة في جنوب الجزيرة من جهة أخرى،بهدف تبريد الأزمات قبل وصولها لنقطة الانفجار النسقي الشامل،بينما تتكامل المقاربة القطرية مع هذا الدور عبر توظيف دبلوماسيتها النشطة وقدراتها التمويلية والتنموية لدعم مسارات بناء السلام وإعادة الإعمار والوساطة السياسية الرسمية بين الأطراف المتنازعة.ومن منظور اقتراب تحليل النظم،تمثل هذه السياسات الخارجية لقطر وعمان مخرجات وقائية بالغة الأهمية لمنظومة مجلس التعاون؛فهي تسهم في خفض وتيرة الضغوط الهيكلية الخارجية،وتوفر شبكة أمان دبلوماسية تحمي الأمن التنموي الخليجي من ارتدادات الصراع العسكري المباشر،مما يجعل من الدبلوماسية الوقائية العمانية والقطرية ركيزة بنيوية أساسية للحفاظ على حيوية مسارات التهدئة واستمرار قنوات الاتصال الإقليمية لعام 2026.[7]

[6] *Chatham House, "The Yemen-Gulf-Iran Nexus: De-escalation Tracks in a Fractured Regional Order", Royal Institute of International Affairs (Publisher), London, 2025, p. 12.*

[7] *International Crisis Group, "The Gulf's Delicate Balance: Oman and Qatar's Mediation Roles in Regional Conflicts", Middle East Report (Publisher), Brussels, 2024, p. 33.*

4. جيوبوليتيك الطاقة وعسكرة الممرات المائية: سيناريوهات الاستقرار وآفاق النظام الإقليمي لعام 2026

1.4 معضلة أمن المضايق البحرية (هرمز وباب المندب) وتأثيرها على سلاسل التوريد والخطط التنموية

ترتبط ديناميكيات الاستقرار الجيوسياسي في جنوب شبه الجزيرة العربية لعام 2026 بارتباط شرطي وحتمي بمعادلة أمن المضايق البحرية الدولية الحاكمة،لاسيما مضيقي هرمز وباب المندب،واللذين يمثلان معاً الشرايين الحيوية الأكثر خطورة لنقل إمدادات الطاقة العالمية وحركة التجارة الدولية العابرة للقارات.ومن منظور أداة التحليل الجيوسياسي،أدى صعود أنماط عسكرة البحار والممرات المائية لعام 2026 وتنامي قدرات الرفض البحري الهجين لدى الفواعل المسلحة من غير الدول إلى تحويل هذه الممرات من مجرد ممرات مائية آمنة وفق المواثيق الدولية إلى ساحات ساخنة للمساومة السياسية وإدارة الأزمات الصفرية متبادلة الأطراف.هذا التحول البنيوي أنتج ما يمكن تسميته بـ "معضلة أمن المضايق المترابطة"،إذ لم يعد ممكناً إجرائياً فصل الاستقرار التشغيلي لتدفقات النفط عبر هرمز عن مستويات التهديد الأمني المتصاعدة في خليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر،وهو ترابط نسقي وثيق تؤكده فرضية مركب الأمن الإقليمي الشامل.

وتنعكس هذه المعضلة البحرية لعام 2026 بشكل مباشر وسلبي على سلاسل التوريد العالمية وعلى كفاءة وجدوى الخطط التنموية الوطنية الطموحة لدول مجلس التعاون الخليجي؛إذ تؤدي حالة السيولة الأمنية واللايقين الجيوسياسي في المضايق المحيطة بجنوب الجزيرة إلى ارتفاع مطرد وغير مسبوق في كلفة التأمين البحري على شحنات النفط والغاز،وتغيير مسارات السفن التجارية نحو طرق بديلة أطول زمناً وأعلى كلفة،مما يشكل ضغطاً هيكلياً ومباشراً على عوائد المشروعات الاقتصادية الخليجية العملاقة.ومن منظور اقتراب تحليل النظم،تمثل هذه التهديدات البحرية مدخلات بالغة الحرج تفرض على المنظومة الأمنية الخليجية صياغة مخرجات استباقية مرنة لعام 2026 ترتكز على تنويع منافذ التصدير البرية والبحرية،وتعزيز الشراكات التقنية الدولية لحماية البنية التحتية الحرجة وأمن الموانئ السيادية ضد الهجمات السيبرانية وغير المتماثلة،لضمان ديمومة تدفقات الطاقة وحماية استقرار الإقليم.[8]

2.4 استشراف سيناريوهات الاستقرار وآفاق النظام الإقليمي الخليجي في النصف الثاني من عقد العشرينيات

بناءً على تفاعلات النسق الفرعي الخليجي والضغوط الهيكلية الدولية المعاشة لعام 2026، يمكن استشراف مستقبل الاستقرار الجيوسياسي في جنوب شبه الجزيرة العربية عبر ثلاثة سيناريوهات رئيسية: يتجسد السيناريو الأول في "التهدئة الهشة والتحوط المرن"، حيث يستمر

[8] *SIPRI, "Maritime Security and Global Energy Flows: Assessing Vulnerabilities in the Straits of Hormuz and Bab al-Mandab", Stockholm International Peace Res*earch Institute (Publisher), Stockholm, 2025, p. 58.

صمود التفاهمات الدبلوماسية بين الرياض وطهران مع بقاء بؤر التوتر الميدانية منضبطة عبر قنوات الوساطة العمانية والقطرية، وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً لعام 2026 نظراً لحاجة الأطراف كافة للأمن التنموي وحماية خططها الاقتصادية المستدامة. أما السيناريو الثاني فيتمثل في "الانفجار النسقي وعسكرة المضايق الكاملة"، والذي يفترض انهيار اتفاق بكين 2023 نتيجة تصاعد حدة الاستقطاب الدولي أو وقوع هجمات هجينة غير متماثلة واسعة النطاق تستهدف البنى التحتية الحيوية للطاقة، مما يدفع المنطقة نحو حرب استنزاف بحرية صفرية مفتوحة.

بينما يشير السيناريو الثالث والأخير إلى "الترتيبات الأمنية الإقليمية المستقلة"، وفيه تتجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو صياغة مظلة أمن جماعي تعاوني نابع من داخل الإقليم، ترتكز على تصفير الأزمات البينية وتوسيع الشراكات الجيواقتصادية متعددة الأطراف مع القوى الدولية الصاعدة لتقليل الاعتمادية الأمنية الكلاسيكية الخارجية. ومن منظور اقتراب تحليل النظم وأداة التحليل الجيوسياسي، تظل آفاق النظام الإقليمي الخليجي محكومة بمدى قدرة العواصم الخليجية على إدارة التوازن الحرج بين متطلبات الشراكة الأمنية الدولية والالتزامات الدبلوماسية الإقليمية، وتبني مقاربات براغماتية استباقية تضمن تحييد الممرات المائية الحيوية وجنوب الجزيرة عن الصراعات الصفرية، وبما يخدم استدامة مشاريعها التنموية السيادية حتى نهاية العقد الحالي[9].

4. خاتمة:

قادت القراءة النسقية المقارنة للتحولات الجيوسياسية في جنوب شبه الجزيرة العربية لعام 2026 إلى تقديم فهم أعمق لآليات تفاعل السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي وإيران في بيئة إقليمية شديدة السيولة وفقدان اليقين. وقد كشف البحث عن أن التهديدات الهجينة وغير المتماثلة وعسكرة الممرات المائية الحيوية (هرمز وباب المندب) لم تعد مجرد أزمات منفصلة، بل تحولت إلى مدخلات بنيوية ضاغطة تعيد صياغة العقائد الأمنية والدفاعية للقوى الإقليمية، وتجبرها على الموازنة الحرج بين التزامات الشراكة الدولية ومتطلبات الأمن التنموي المحلي، وفي هذا الإطار، أثبتت الدراسة أن التوجهات الخليجية الراهنة لعام 2026 لم تنزلق نحو مواجهات صفرية مدمرة، بل تحولت نحو تبني مقاربات البراغماتية السياسية، والتحوط الاستراتيجي المركب، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية والوساطة كخيارات حتمية لحماية الأصول التنموية وضمان استدامة المشاريع الوطنية.

بناءً على التحليل المتقدم المجرى في متن البحث، يمكن بلورة أبرز النتائج الاستراتيجية في النقاط التالية:

- **إن استقرار النسق الفرعي لجنوب شبه الجزيرة العربية يمثل شرطاً وجودياً لا غنى عنه لأمن الخليج العربي وأمن الطاقة العالمي، وترتبط تفاعلاته بمركب أمن إقليمي شامل ممتد ومترابط عابر للمضايق البحرية.**
- **أدى صعود الفواعل المسلحة من غير الدول وتزودها بأنظمة تسليح هجينة لعام 2026 إلى إضعاف موثوقية الاتفاقيات الدبلوماسية التقليدية وتعميق معضلة الأمن الإقليمي.**

[9] IISS, "The Military Balance and Regional Security Architecture in the Middle East: 2025-2026 Perspectives", International Institute for Strategic Studies (Publisher), London, 2025, p. 114.

- **أظهر التحليل المقارن توافقاً جوهرياً بين القوى الخليجية المحورية حول حتمية التهدئة لحماية الأمن التنموي، مع تمايز الآليات التشغيلية بين التحوط النشط والتنويع الجيواقتصادي للتحالفات الدولية.**

وفي ضوء هذه النتائج، تقدم الدراسة جملة من التوصيات والاستراتيجيات القابلة للتطبيق:

- **ضرورة مأسسة وتطوير قنوات الاتصال والوساطة الإقليمية (النموذج العماني القطري) وتحويلها إلى أطر أمنية تنسيقية دائمة لتبريد الأزمات وتجنب الانفجار النسقي الشامل.**
- **الإسراع في تنويع مسارات ومنافذ تصدير الطاقة الخليجية عبر شبكات برية وبحرية بديلة لتقليل الاعتمادية الحصرية على المضايق البحرية المهددة بعسكرة البحار.**
- **تعزيز الشراكات السيبرانية والتقنية المشتركة بين دول مجلس التعاون لمجابهة أنماط التهديدات الهجينة وحماية البنى التحتية والموانئ الحيوية من الهجمات غير المتماثلة.**

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. خفاجي، د. محمد زيدان عواد عبد الحميد (2023). "التوجهات السياسية لدول الخليج العربي ولدولة إيران تجاه دولة اليمن". *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية*، العدد 1، المجلد 3، جيزة، ص ص 60-95.
2. خفاجي، د. محمد زيدان عواد عبد الحميد (2026). "تأثير هجمات الحوثيين على أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر في سياق حرب غزة". *مجلة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانية والاجتماعية*، العدد 1.1، المجلد 3، بنها، ص ص 90-125.
3. خفاجي، د. محمد زيدان عواد عبد الحميد (2026). "جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (2023-2026)". *المجلة الدولية للدراسات الإنسانية*، العدد 1، المجلد 5، القاهرة، ص ص 100-135.
4. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2025). *التقرير الاستراتيجي العربي 2024-2025: تحولات القوة وبنى التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط*. دار نشر مركز الأهرام، القاهرة.
5. مركز الإمارات للسياسات (2024). *توازنات النفوذ والردع: السياسة الإيرانية في جنوب شبه الجزيرة العربية وتأثيرها على الأمن الخليجي*. دار دراسات مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Chatham House (2025). *The Yemen-Gulf-Iran Nexus: De-escalation Tracks in a Fractured Regional Order*. Royal Institute of International Affairs, London.

2. Cordesman, A. H. (2023). *The Strategic Lessons of the Middle East Crisis*. Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington.
3. IISS (2025). *The Military Balance and Regional Security Architecture in the Middle East: 2025-2026 Perspectives*. International Institute for Strategic Studies, London.
4. International Crisis Group (2024). *The Gulf's Delicate Balance: Oman and Qatar's Mediation Roles in Regional Conflicts*. Middle East Report, Brussels.
5. Mearsheimer, J. J. (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*. W. W. Norton & Company, New York.
6. SIPRI (2025). *Maritime Security and Global Energy Flows: Assessing Vulnerabilities in the Straits of Hormuz and Bab al-Mandab*. Stockholm International Peace Research Institute, Stockholm.
7. Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics*. McGraw-Hill, New York.